

Distr.
GENERAL

A/54/256
20 August 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠٧ من جدول الأعمال المؤقت*
التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل
ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم
وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

أنشطة متابعة السنة الدولية للأسرة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢- ١	أولا - مقدمة
٢	٨- ٣	ثانيا - موجز وتوصيات
٤	٢٩- ٩	ثالثا - موجز أنشطة متابعة السنة الدولية للأسرة
٤	١٩- ٩	ألف - الحكومات الوطنية
٧	٢٣-٢٠	باء - منظومة الأمم المتحدة
٨	٢٦-٢٤	جيم - مراكز البحوث
٩	٢٩-٢٧	دال - المنظمات غير الحكومية
١٠	٤٨-٣٠	رابعا - الأنشطة الحالية والمستقبلية للأمانة العامة للأمم المتحدة المتصلة بالأسرة
١١	٣٥-٣٤	ألف - تقديم الخدمات الفنية للهيئات الحكومية الدولية
	٣٦	باء - تقديم المساعدة إلى الحكومات في مجال السياسات والبرامج والمبادرات المتعلقة بالأسرة
١١	٣٨-٣٧	جيم - التعاون الدولي في ميدان بحوث الأسرة
١٢	٤١-٣٩	دال - تعزيز الصلات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني
١٢	٤٥-٤٢	هاء - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأنشطة الأسرية
١٤	٤٨-٤٦	واو - الإجراءات المستقبلية للأمانة العامة للأمم المتحدة

أولا - مقدمة

١ - أعلنت الجمعية العامة، في قرارها ٨٢/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، سنة ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة. وترمي أهداف السنة، في جملة أمور، إلى تحقيق ما يلي: (أ) زيادة الوعي بقضايا الأسرة في صفوف الحكومات؛ (ب) تعزيز المؤسسات الوطنية ووضع وتنفيذ ورصد سياسات تتعلق بالأسرة؛ (ج) حفز الجهود للاستجابة للمشاكل التي تؤثر، أو أثرت، على حالة الأسرة؛ (د) تعزيز فعالية الجهود المحلية والإقليمية والوطنية لتنفيذ برامج محددة تتعلق بالأسرة. ودعت الجمعية العامة إلى نشر أهداف السنة على أوسع نطاق ممكن وكذلك إلى تقديم تقارير مرحلية عن أنشطة المتابعة التي جرى الاضطلاع بها بشأن السنة. وفي قرارها ٨١/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، سلّمت الجمعية العامة بأن الهدف الأساسي للمتابعة ينبغي أن يكون تعزيز ودعم الأسرة في أداء مهامها الاجتماعية والإنمائية، وتعزيز مواطن قوتها، ولا سيما على الصعيدين الوطني والمحلي.

٢ - وهذا التقرير هو التقرير الثالث من التقارير التي تقدم كل سنتين بشأن أنشطة متابعة السنة، التي تعد عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٢/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ ومقرر الجمعية العامة ٤٣٤/٥٣ المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بشأن تنظيم أعمال اللجنة الثالثة وبرنامج عمل اللجنة لفترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠. ويستند هذا التقرير أساساً إلى معلومات وفرتها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث.

ثانياً - موجز وتوصيات

٣ - بعد انقضاء خمس سنوات على السنة الدولية للأسرة، واصلت المحاورات والمناقشات على الصعيد العالمي الإعراب عن اهتمام الحكومات بالإجراءات التي تدعم الأسر باعتبارها الوحدات الأساسية للمجتمع. ويوجد فهم عام بأن جميع الإجراءات والسياسات تؤثر على الأسر كما أن التدابير المحددة مطلوبة لإزالة الآثار السلبية في محاولة لدعم الأسر وتعزيزها. ولتحقيق هذه الغاية، راعت حكومات عديدة عند وضعها لاستراتيجيات التنمية الوطنية أن تأخذ في الاعتبار دور الأسر في المجتمع أو أثر تلك الاستراتيجيات على الأسر. وسلمت بالحاجة إلى بناء مجتمعات ترعى الأسر قائمة على مبادئ التكامل الاجتماعي الواردة في برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(١).

٤ - وأدت المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينات من القرن الحالي إلى تيسير الأنشطة المتعلقة بالأسرة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك اللجان الإقليمية خلال فترة المتابعة. ويمكن تحديد ثلاثة أنشطة رئيسية: (أ) تقديم مساعدة تقنية إلى الحكومات عند الطلب؛ (ب) إعداد تقارير ودراسات عن حالة الأسر واحتياجاتها؛ (ج) تنظيم اجتماعات وحلقات دراسية وحلقات عمل بشأن المواضيع المتصلة بالأسرة.

٥ - وتواصل المنظمات غير الحكومية على جميع المستويات زيادة الوعي الجماهيري وإجراء البحوث بشأن المسائل المتصلة بالأسرة. وتتراوح أنشطة البحوث بين جمع البيانات وإجراء البحوث التي تتسم بدرجة أكبر بأنها عملية المنحى لمساعدة الحكومات في وضع السياسات عن طريق تقديم توصيات عملية لتحسين حالة الأسر. ونظمت أيضا منظمات غير حكومية عديدة اجتماعات وحلقات دراسية وحلقات عمل ومؤتمرات ذات صلة بالأسرة على جميع المستويات.

٦ - وأعدت مؤسسات بحثية وأكاديمية عديدة دراسات واستقصاءات عن حالة الأسر واحتياجاتها. ويصنف تحت موضوع البحوث ما يلي: (أ) تقييم دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية وكيف تأثر هذا الدور بالتغير الاجتماعي؛ (ب) استعراض مختلف البرامج الحكومية وغير الحكومية المتعلقة بالأسر؛ (ج) تقييم السياسات الأسرية الصريحة وأو الضمنية؛ (د) استعراض الموارد المتاحة للبرامج الأسرية؛ (هـ) استعراض السياسات والتشريعات القائمة التي تؤثر على مركز الأسر في المجتمع وحالتها.

٧ - وبالرغم من الإنجازات التي تحققت منذ عام ١٩٩٤، فإنه لا يزال يوجد عدد من المجالات التي تنطوي على مشاكل وتحتاج إلى اهتمام على جميع المستويات وينطوي أحد هذه المجالات على وضع أساس مشترك وتضاهم مشترك فيما بين المؤسسات المعنية بالأسرة التي توضح قضايا الأسر من مناهج مختلفة. ويتعلق مجال آخر بنقص المعرفة الأساسية في بلدان عديدة فيما يتعلق بجوانب عديدة للأسرة، وكنتيجة لذلك تبقى السياسات عادة قائمة على أساس معلومات عتيقة أو على القوالب النمطية.

٨ - وفي ضوء ما سبق، تقترح التوصيات التالية المتعلقة باتخاذ إجراءات:

(أ) هناك حاجة إلى تحسين قاعدة المعارف من خلال البحوث، وجمع البيانات والتعاون فيما بين الحكومات ومؤسسات البحوث، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، الاضطلاع بدور داعم، بما في ذلك تقديم التعاون التقني حسب الاقتضاء وحسب طلب الحكومات؛

(ب) ينبغي إيلاء الأولوية لتعزيز القدرة المحلية في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ولتدريب الموظفين على وضع وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج الملائمة المتصلة بالأسر؛

(ج) هناك حاجة إلى إيلاء الاهتمام لأكثر الطرق ملائمة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠٠٤ بغية تعزيز المتابعة، لا سيما على الصعيدين الوطني والمحلي. وفي هذا الصدد، قد تدعى لجنة التنمية الاجتماعية للاضطلاع باستعراض شامل في عام ٢٠٠٤ للحالة العالمية للأسر استنادا، في جملة أمور، على المعلومات التي يوفرها الأمين العام بالتعاون مع الكيانات المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة؛

(د) بغية الوفاء بالطلبات الواردة من الحكومات للحصول على مساعدة في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالأسرة، وتعزيز عنصر الأسرة في مشاريع التنمية عند الطلب، فإن هناك حاجة إلى زيادة موارد صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأنشطة الأسرية.

ثالثا - موجز أنشطة متابعة السنة الدولية للأسرة

ألف - الحكومات الوطنية

٩ - هذا الفرع قائم على أساس الردود الواردة على رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ موجهة إلى الحكومات من الأمين العام^(٣).

١٠ - ونوهت حكومات عديدة بأهمية الأسر وأعربت عن اتفاقها مع الفلسفة والاستراتيجية الأساسية للسنة الدولية للأسرة. ووفقا لذلك، قدمت تقارير عن الإجراءات التي اتخذت على الصعيدين الوطني والمحلي لإيلاء الأولوية للسياسات والبرامج الأسرية وتحديد أغراضها ووجهتها.

١١ - واعتبارا من عام ١٩٩٤، عُهد في بلدان عديدة بالمسؤولية عن قضايا الأسرة إلى آليات وطنية^(٣). وكانت هناك إما هياكل تنظيمية مفردة (وزارات أو إدارات أو لجان أو مجالس) أو مجموعة من الترتيبات المؤسسية المترابطة. وبغض النظر عن الهيكل، فإن المهام الرئيسية للآليات الوطنية المعنية بالأسرة هي بصفة عامة ما يلي: (أ) توعية الرأي العام بشأن القضايا والمشاكل الأسرية والقضايا والمشاكل المتصلة بالأسرة وتقديم دور قيادي بتوضيح الشواغل الأسرية؛ (ب) إجراء استعراضات وتقييمات دورية لحالة الأسر واحتياجاتها، وتحديد قضايا ومشاكل محددة، وتشجيع البحوث المتعلقة بالأسر وإجرائها؛ (ج) تنسيق ورصد وتقييم السياسات والبرامج الأسرية؛ (د) تعبئة الموارد من القطاعين العام والخاص من أجل تنفيذ السياسات والبرامج الأسرية؛ (هـ) تيسير الاتصال من خلال تبادل نشر المعلومات فيما بين المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة والحكومة.

١٢ - ومن بين التدابير المتخذة مؤخرا والتي أبلغت عنها الحكومات لتأكيد الأولوية التي أولتها لتحسين الحالة المالية للأسر ما يلي: توسيع نطاق نظام لتقديم الدعم النقدي للأسر ذات الأطفال الصغار (النرويج)؛ والبدء في تنفيذ مشروع وطني لمدخرات الضمان الاجتماعي (سنغافورة)؛ والبدء في إنشاء صندوق استثماري لتقديم الدعم إلى الأسر (قبرص)؛ والبدء في إغاثة الطفل ورد الضرائب للأطفال من الأول إلى الرابع (سنغافورة)؛ وتقديم استحقاقات الإعانات الاجتماعية للمسنين (تايلند). وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أيضا، قدمت الحكومة منحة لدعم الأسر قدرها مليون جنيه في عام ١٩٩٩. وقامت الدانمرك في عام ١٩٩٦ بتجنيب مبلغ ١٧٥ مليون كرونة لمساعدة الأسر ذات الأطفال التي تواجه "حالة أزمة". وفي ألمانيا، دخل حيز التنفيذ نظام جديد لعلاوات الطفل والاستحقاقات الضريبية للطفل في عام ١٩٩٦.

١٣ - وأبلغت الحكومات أنها تتخذ إجراءات لتعزيز المشاركة بين الرجال والنساء في الحياة الأسرية على أساس التقاسم المتكافئ للحقوق والمسؤوليات داخل الأسرة (استونيا، وألمانيا، وآيسلندا، وبيلاروس، والدانمرك، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسنغال، وفنلندا، وماليزيا، وموريشيوس، والنرويج، وهولندا). وعلى سبيل المثال، بدأت حكومة فنلندا، بالتعاون مع المؤسسة الاجتماعية الأوروبية، في تنفيذ مشروع للبحث والتطوير بشأن العمل المشترك والحياة الأسرية. وفي ألمانيا، تعتزم الحكومة مساعدة المرأة على التوفيق بين مسؤوليات الأسرة والعمل عن طريق توسيع نطاق العمل غير المتفرغ ومكافحة بطالة الشباب.

١٤ - ويجري إيلاء أولوية عليا للاهتمام بمهارات الأبوة في سنغافورة، والسنغال، وسويسرا، وماليزيا، وموريشيوس. وأنشأت المملكة المتحدة معهدا وطنيا جديدا للأسرة والأبوة لتقديم المشورة وإجراء البحوث وتقديم المعلومات عن مهارات الأبوة والإعالة. وفي عام ١٩٩٥، أدخل في النرويج برنامج وطني جديد لتوجيه الأبوين. وفي ماليزيا، حظيت الأبوة بأولوية في إطار خطة ماليزيا السابعة، ١٩٩٦-٢٠٠٠.

١٥ - ولحماية بعض الجماعات من الاستبعاد الاجتماعي والفقر، قامت الحكومات بتجربة نهج مختلفة: (أ) وضع برامج للحماية والدعم الاجتماعيين لمساعدة الأسر (على سبيل المثال، استونيا، وألمانيا، وآيسلندا، والبرتغال، وبوركينا فاسو، وبيلاروس، وتايلند، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورواندا، وزامبيا، وغانا، وقبرص، والكاميرون، والكويت، وماليزيا، ومصر، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا)؛ (ب) تعزيز استقرار الأسر ودعم الأسر في دورها في التنشئة الاجتماعية (على سبيل المثال، اندونيسيا، وبروني دار السلام، ورواندا، والكويت، والنمسا)؛ (ج) حماية حقوق المسنين، والمعوقين، والعجزة وما إلى ذلك (على سبيل المثال، ألمانيا، والدانمرك، وقبرص، والكاميرون، ومصر، والمملكة المتحدة، والنرويج، والنمسا).

١٦ - ووضعت بعض الحكومات أو نقحت صكوكا قانونية تتعلق بالأسرة وفقا لأحكام الصكوك والمعايير الدولية. واستعرضت حكومات أخرى ونقحت القوانين الوطنية المتعلقة بالأسرة لكفالة احتوائها على بيان واضح بحقوق ومسؤوليات الأسر. وتعلق هذه القوانين بتكوين الأسر وانحلالها؛ والعلاقات بين الجنسين في نطاق الأسر؛ وحقوق الزوجين، والأمهات والآباء والأطفال وأعضاء الأسرة الآخرين؛ والوراثة والحق في ملكية الممتلكات؛ والعنف العائلي وما إلى ذلك. وعلى سبيل المثال، أقرت النمسا قوانين ترمي إلى القضاء على التمييز ضد المرأة في العمل؛ وأقرت في أيرلندا تشريعات جديدة بشأن التبني؛ وفي موريشيوس، صدر في عام ١٩٩٧ قانون للحماية من العنف العائلي؛ وفي الدانمرك، سري في عام ١٩٩٧ مفعول قانون جديد بشأن الوصاية على الطفل وحقوق الزيارة.

١٧ - ومن الأمور ذات المغزى، أن الاهتمام في بلدان عديدة بالطفل والمرأة مرتفع في برنامج السياسات الأسرية ويعد حافزا ضمنيًا للتدخلات الحكومية. وهناك اتجاه متنامي نحو السماح بالاستماع إلى صوت الطفل. ويجري التركيز بصورة متزايدة على الحماية (الحق في الرعاية الأبوية والمهنية)، وتوفير الخدمات (الموارد) وفي وقت لاحق المشاركة (حقوق الإنسان للطفل/المواطن).

١٨ - وحددت بلدان إضافية (تشمل هذه البلدان بروني دار السلام، وتايلند، وسنغافورة) يوماً أو أسبوعاً أو شهراً أو سنة وطنية للأسرة حتى يمكن تركيز الانتباه على قضايا الأسرة.

١٩ - وفي حين أن بلدانا عديدة كان في مقدورها الإبلاغ عن مبادرة في مجال متابعة السنة الدولية للأسرة، فإن عقبات عديدة حالت دون التقدم. وفي ردودها، أوردت الحكومات مختلف العقبات أمام التنفيذ الناجح لأهداف السنة، والعديد منها خاص بظروفها وخبراتها الخاصة. والعقبات الخمسة الأساسية التي جرى إيرادها عادة - وهي الحالة الاقتصادية العالمية؛ والموارد المالية المحدودة؛ ونقص الموظفين المدربين؛ والتنسيق غير الكافي فيما بين المؤسسات؛ وندرة البيانات الأساسية والبحوث المقارنة - ويرد فيما يلي وصف العديد منها:

(أ) الحالة الاقتصادية العالمية: الظروف الاقتصادية الصعبة، بما في ذلك المعدلات المرتفعة للبطالة وكذلك الاستثمار الاجتماعي غير الكافي، والهياكل التحتية المتقادمة والأداء الضعيف للخدمات الأساسية للسكان، تعوق أيضاً وضع سياسة اجتماعية متناسقة للأسرة والطفل في بلدان عديدة؛

(ب) تعبئة الموارد: جرى تحديد نقص الموارد المالية باعتباره أكثر القيود الضاغطة على وضع سياسات وبرامج للأسرة في بلدان عديدة؛

(ج) نقص الموظفين المدربين: تواجه حكومات عديدة نقصاً في الموظفين المتخصصين ذوي الإلمام بقضايا وبرامج الأسرة. وفي بلدان عديدة أيضاً، هناك نقص في الدورات التدريبية الملائمة بهذا الشأن. وعلاوة على ذلك، يعاني الموظفون عادة من نقص الخبرات في مجال تقييم واستعراض فعالية البرامج؛

(د) نقص التنسيق الحكومي على الصعيد الوطني: المسؤولية عن قضايا وبرامج الأسرة فيما يتعلق بأفراد الأسرة فرادى (على سبيل المثال، الأطفال، والنساء، والشباب، وغيرهم) تتقاسمها عادة وزارات ووكالات عديدة داخل بلد ما، مما يثير تحديات تنسيقية عديدة ويجعل من الصعب وضع استراتيجيات شاملة للأسر والأطفال وغيرهم وتنفيذها؛

(هـ) ندرة البحوث الملائمة: بالرغم من التغيرات الكبرى التي تشهدها الأسر فيما يتعلق بالتغيرات في الحجم والتكوين وكذلك الهيكل الاجتماعي، فإن السياسات والبرامج الوطنية تستند عادة، للضرورة، على معلومات متقادمة بدلاً من المعارف الحديثة. وتعاني عادة البحوث المستندة إلى إحصاءات دقيقة من نقص العرض كما هو الحال بالنسبة للبيانات المقارنة المتعلقة بالأسرة وبنفاهيتها.

باء - منظومة الأمم المتحدة

٢٠ - في ضوء مداولات المؤتمرات العالمية في التسعينات ونتائجها وبسبب الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة، هناك وعي أكبر بقضايا الأسرة داخل مجالس إدارة مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وقد استجابت منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، ببذل مجموعة متنوعة من الجهود لمساعدة البلدان في وضع برامج وسياسات لتعزيز أهداف السنة. وجرى أيضا إقامة صلات تعاونية فيما بين مختلف مؤسسات الأمم المتحدة (على سبيل المثال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية).

٢١ - وقدمت منظمات عديدة مساعدة تقنية إلى الحكومات في مجال الأسرة. وعلى سبيل المثال، قدمت اليونيسيف المساعدة إلى أذربيجان، وبوتان، وبوليفيا، ورومانيا، ويوغوسلافيا في مجال بناء القدرات لوضع سياسات ملائمة وتقديم الخدمات إلى الأسر والأطفال. وفي عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المساعدة التقنية إلى الدائرة الوطنية للمرأة في شيلي لوضع تقرير وطني عن الأسرة. وقدمت منظمة الصحة العالمية التوجيه إلى البلدان لتأكيد دور الأسرة المتمتعة بالصحة في التنمية من خلال دورتها الدراسية في إطار برنامج تنمية مهارات المراهقين. وتسعى منظمة العمل الدولية إلى كفالة أن المنظورات المتعلقة بنوع الجنس يجري إدماجها في برامجها للتعاون التقني. وقدمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) المساعدة إلى ٦٤٩ ٥٠ أسرة لاجئة في ١٩٩٨-١٩٩٩ في شكل إعانات غذائية ونقدية، وبرامج للتدريب ومنح أو قروض صغيرة لإقامة مشاريع للإعالة الذاتية. وشارك برنامج الأمم المتحدة المشترك والمشمول برعاية عدة أطراف والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في زمبابوي والهند في برامج التدريب المتعلقة بعنصر تعليم الحياة الأسرية في التعليم الخاص بالإيدز المضطلع به في المدارس. وتقدم اليونيسكو المساعدة إلى الحكومات لجعل برامج رعاية الطفولة المبكرة والتعليم متوفرة ويمكن الوصول إليها على نطاق أوسع. ووفرت دورات تدريبية تتعلق بالطفولة المبكرة والتعليم الأسري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتعمل اليونيسكو أيضا كوحدة للربط الشبكي وغرفة مقاصة للمعلومات المتعلقة بقضايا وسياسات وبرامج ومنظمات الطفولة المبكرة وتعتبر الوكالة الرائدة لاستراتيجية الاتصالات المشتركة بين الوكالات في مجال الطفولة المبكرة.

٢٢ - وفي مجال البحوث المتعلقة بالقضايا المتصلة بالأسرة، أجرت منظمة العمل الدولية بحوثا وأصدرت منشورات في ١٩٩٨ و ١٩٩٩ بشأن نمو الأسر المعيشية التي ترأسها الإناث، والمساواة بين الجنسين والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة من خلال العمل. ويضطلع المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بالبحوث المتعلقة بالهجرة المؤقتة للعمالة في سري لانكا والكويت. ونشرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ١٩٩٨ و ١٩٩٩ إصدارات من "نظرة اجتماعية شاملة لأمريكا اللاتينية"، الذي يتناول انتقال الفقر عبر الأجيال وعدم تجانس الأسر. واضطلع البرنامج ببحوث

عملية تتعلق بالأسرة المعيشية واستجابات المجتمع المحلي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المناطق الريفية في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى؛ ودراسة في خمسة مواقع في أفريقيا لتحديد الآليات التي تمكن من اكتشاف حاملي الفيروس فيما يتعلق بالأشخاص حاملي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيصدر قريباً منشور لليونيسيف بعنوان "الأطفال والأسر المتأثرة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: مبادئ توجيهية للعمل". وتسعى اليونسكو إلى وضع الأسرة في برنامج البحوث الدولية، لا سيما في مجالات رعاية الطفولة المبكرة والتعليم، واثقيف الآباء والأسر، والبحوث المتعلقة بالطفولة المبكرة. وتركز البحوث أيضاً على الأسر وحقوق الإنسان.

٢٣ - ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حلقة دراسية إقليمية بشأن الأسرة والمسنين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في بانكوك. وتشمل اللجنة أيضاً عنصراً متميزاً بشأن دور الأسرة في جميع أنشطتها المتعلقة بالاحتفال الإقليمي بالسنة الدولية للمسنين في عام ١٩٩٩. وركزت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على هيكل الأسرة العربية لتعزيز الروابط الاجتماعية والقيم الداعمة لها. ولتحقيق هذه الغاية، جرى وضع اقتراح بمشروع. وفي الوقت الحال، يجري استكشاف إمكانيات التمويل والتنفيذ المشترك مع الشركاء المعنيين في منظومة الأمم المتحدة. وبالنسبة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، سيجري الاضطلاع بنشاط رئيسي يتعلق بالأسرة، ودورها، وقيمها وهويتها في إطار منظور يراعي الفوارق بين الجنسين.

جيم - مراكز البحوث

٢٤ - هناك سمة ملحوظة في متابعة السنة تتمثل في التطوير المتضافر لأنشطة البحوث بشأن الأسر على جميع المستويات والنطاق الآخذ في الاتساع للتعاون الدولي بشأن بحوث الأسرة. وتضطلع بعض مراكز البحوث بالدراسات الاستقصائية، والدراسات والبحوث لوضع سياسة وطنية للأسرة. وهي في معظمها مؤسسات حكومية تعمل داخل وزارة أو إدارة في البلد المعني. وقدمت مدخلات قيّمة في عملية وضع السياسات على الصعيد الوطني وعززت البحوث الدولية المتعلقة بالأسرة والقضايا ذات الصلة. على سبيل المثال، أنشئت في مالطة لجنة للدراسات والبحوث الأسرية لتحديد حالة الأسر ووضع سياسات مستقبلية. ويضطلع معهد صحة الطفل في اليونان، الذي تشرف عليه وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، بالبحوث المتعلقة بالعنف العائلي، والتعليم، ودراسة العلاقات الأسرية والهيكل الأسرية، على الصعيد العالمي والأوروبي والوطني. ويواصل المعهد الاسترالي للدراسات الأسرية العمل كمركز وطني لمصادر المعلومات المتعلقة بالمعلومات المتصلة بالأسرة.

٢٥ - ومراكز ومعاهد البحوث الأخرى عبارة عن مؤسسات غير حكومية خاصة تركز على رفاهية الأسرة. وعلى سبيل المثال، اضطلع المركز الوطني لتعليم المرأة في اليابان في ١٩٩٥-١٩٩٩ ببحوث بشأن الأبوة، وتنشئة الطفل، وتعزيز التعلم طوال الحياة بالنسبة للمرأة والمساواة بين الجنسين. وأجرى المعهد النمساوي للدراسات الأسرية في ١٩٩٥-١٩٩٨ دراسات استقصائية وطنية بشأن رعاية الطفل، ومدى فعالية مستندات

رعاية الطفل، وأثر الاتصال من بُعد والأعمال المنزلية على العلاقات الأسرية. وركزت الأنشطة البحثية لمعهد العمل والشؤون الاجتماعية في بولندا خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ على أحوال الأسرة خلال مرحلة الانتقال إلى الاقتصادات السوقية وعلى تطور الأسر ودولة الرفاهية في أوروبا.

٢٦ - ويتولى المرصد الأوروبي للمسائل الأسرية إعداد معلومات بانتظام عن السياسات الأسرية في جميع الدول الأعضاء للجنة الأوروبية. ويتولى المرصد دراسة تطور الهياكل الأسرية والترتيبات المعيشية في الدول أعضاء اللجنة فرادى، ويقارن السياسات الأسرية الوطنية (على سبيل المثال، فرض ضرائب على الأسر في مختلف البلدان). وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، جرى تعيين المعهد النمساوي للدراسات الأسرية باعتباره المنسق الجديد للمرصد الأوروبي للمسائل الأسرية لمدة ست سنوات.

دال - المنظمات غير الحكومية

٢٧ - يؤكد الاتحاد النسائي بالاتحاد الروسي على الصعيد الوطني الضمانات الاجتماعية للأسرة والمرأة والطفل؛ ويعزز المساواة بين الجنسين؛ ويكافح العنف العائلي. وأعد مركز رعاية الأسر البديلة، وهي منظمة غير حكومية محلية تشيكية، تحليلاً لحالة الأطفال في الجمهورية التشيكية في الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨. وتضطلع رابطة الأسر الكبيرة والشابة في بلجيكا بالعمل السياسي بالنيابة عن الأسر وتقدم خدمات أسرية للأسر الأعضاء فيها. وهي تسعى إلى إقامة نظام أفضل لبدلات الطفل، والزواج المعني من ضريبة الدخل، وما إلى ذلك.

٢٨ - وعلى الصعيد الإقليمي، اضطلعت المؤسسة الآسيوية للخدمات والبحوث المعنية بالأسرة والثقافة، على سبيل المثال، بدراسة استقصائية آسيوية عن مسؤوليات العمل والأسرة؛ وبدأت في الاضطلاع ببرامج التدريب لمديري برامج الحياة الأسرية في آسيا. ويهتم أيضاً منتدى الأسرة في آسيا والمحيط الهادئ برفاهية الأسرة والتغير الاجتماعي. وسيعقد مؤتمر بشأن هذا الموضوع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ في كوالالمبور بماليزيا. ويضطلع المنتدى حالياً بالبحوث المتعلقة بأثر الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية العالمية والإقليمية على الأسر في ١٢ بلداً في آسيا والمحيط الهادئ.

٢٩ - وعلى الصعيد الدولي، اضطلعت حركة ATD الدولية للعالم الرابع بمشروع في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى يتيح لأطفال الشوارع فرصة تعلم حرفة، وتعتزم عقد جمعية عالمية للأطفال في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ونظمت جمعية كولبنغ الدولية اجتماعات وبرامج وأنشطة لصالح الأسر بشأن موضوع الأبوة. وترصد لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في نيويورك باستمرار المناقشات المتعلقة بالأسر في الهيئات الحكومية الدولية المختصة. وتتولى لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في فيينا بالتعاون مع حكومة النمسا تنظيم منتدى للمنظمات غير الحكومية في بلدان وسط وشرق أوروبا يتعلق بالأسرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ويضطلع الاتحاد الدولي لدعم الأسرة وهو منظمة غير حكومية دولية

يتولى إدارة أكثر من ١٠٠ مركز للرعاية النهارية للطفل من أجل الأسر ذات الموارد المحدودة في الأرجنتين وبلدان أخرى.

رابعاً - الأنشطة الحالية والمستقبلية للأمانة العامة للأمم المتحدة المتصلة بالأسرة

٣٠ - جاءت السنة الدولية للأسرة (١٩٩٤) كنتيجة للانشغال والاهتمام الذي أبداه المجتمع الدولي فيما يتعلق بمعالجة قضايا الأسرة في سياق التنمية. وساعدت السنة على إدخال موضوع الأسرة في التفكير المتعلق بالتنمية وفي الحوار الدولي بشأن تلك المسألة.

٣١ - غير أن متابعة السنة، على خلاف متابعة السنوات الدولية الأخرى التي جرى الاحتفال بها مؤخراً أو الأحداث المماثلة، قد أعيقت من جراء عدد من العوامل الخاصة. فأولاً لا يوجد توافق في الآراء بشأن المصطلحات والتعاريف الأساسية. وثانياً، لم تسفر السنة عن صك عالمي يحدد المعايير ويشتمل على خطة عمل. وكنتيجة لذلك، فإن عملية المتابعة تعتبر أكثر تعقيداً في مجال الأسرة عما هي عليه في مجالات أخرى، كما أنه لا توجد مجموعة واضحة من الأهداف يمكن في ضوءها تقييم واستعراض التقدم المحرز.

٣٢ - ولمواجهة التحدي، بذلت الأمانة العامة جهوداً متضافرة لتغيير مسار المعالجة من التركيز على التعاريف والأحكام المنظورية والقيمية إلى التركيز على زيادة تفهم العمليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على مؤسسة الأسرة في أدائها لمهامها الرئيسية والمتعذر إنقاصها في أي مجتمع. ولهذا السبب، ستواصل الأمانة العامة التركيز على: (أ) تعزيز التعاون الإنمائي الدولي في مجال الأسرة؛ (ب) تعزيز أهداف السنة في سياق الاستعراضات التي تجري كل خمس سنوات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ (ج) القيام كجزء من عملها بتحليل السياسات ورصدها، وتحليل وتقييم الاتجاهات العالمية الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الأسر، وتحديد القضايا الأسرية الجديدة والناشئة التي تحتاج إلى اهتمام من قبل المجتمع العالمي.

٣٣ - ولا تزال المسؤوليات الرئيسية للأمانة العامة تتمثل فيما يلي: (أ) تقديم الخدمات الفنية للهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة؛ (ب) تقديم المساعدة إلى الحكومات في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج والمبادرات الملائمة المتعلقة بالأسرة في سياق إطار السنة؛ (ج) تيسير وتعزيز التعاون الدولي في ميدان البحوث الأسرية؛ (د) تعزيز الصلات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني؛ (هـ) تقديم المساعدة التقنية من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأنشطة الأسرية. ويرد أدناه موجز للأنشطة الحالية تحت هذه العناوين.

ألف - تقديم الخدمات الفنية للهيئات الحكومية الدولية

٣٤ - يعتبر تقديم الخدمات الفنية إلى الهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما إلى لجنة التنمية الاجتماعية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، مسؤولية أساسية.

٣٥ - وجرى إدماج بؤرة التركيز المتعلقة بالأسرة في برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية الاجتماعية، الذي عُهد إليه بمسؤولية أساسية تتمثل في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة الاجتماعي. وفي هذا الصدد، فإن تقرير الأمين العام عن متابعة مؤتمر القمة الاجتماعي، والذي سيقدم إلى اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين، سيشتمل على تحليل للقضايا المتعلقة بالأسرة، كلما كان ذلك مناسباً. وسيقدم أيضاً تقرير حلقة عمل الأمم المتحدة بشأن التكنولوجيا والأسرة، التي عقدت في دبلن بأيرلندا في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، إلى نفس الدورة. وينبغي النظر إلى النشاط الخاص بالتكنولوجيا والأسرة باعتباره مبادرة عملية مقترحة، مطروحة على اللجنة للنظر فيها، لتنفيذ الهدف الشامل المتمثل في تعزيز التكامل الاجتماعي.

باء - تقديم المساعدة إلى الحكومات في مجال السياسات والبرامج والمبادرات المتعلقة بالأسرة

٣٦ - قدمت شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية بالأمانة العامة للأمم المتحدة خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ الدعم للاحتفال العالمي باليوم الدولي للأسرة (١٥ أيار/ مايو) بإعداد معلومات أساسية بشأن الأسرة لكي تستخدمها الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، ومراكز الأمم المتحدة للإعلام والمنظمات غير الحكومية. وجرى إعداد رسالة سنوية للأمين العام لتوزيعها على نطاق واسع. وجرى الاحتفال باليوم الدولي للأسرة خلال السنوات المشار إليها أعلاه في بلدان عديدة. وهناك حدث بارز وقع مؤخراً هو الاحتفال باليوم في مقر الأمم المتحدة في أيار/ مايو ١٩٩٩ مع وجود السيدة الأولى لفضوليا كضيفة ومتمحدة بالاحتفال.

جيم - التعاون الدولي في ميدان بحوث الأسرة

٣٧ - خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، بدأت الأمانة العامة في إجراء عدد من البحوث ودراسات الحالة العملية المنحى بشأن قضايا الأسرة، وتشجيع القيام بها. وقامت بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمنظمات التدريبية والإنمائية، بإجراء دراسة استقصائية للسياسات الوطنية المتعلقة بالأسرة (الأرجنتين، ومصر، والهند، وهولندا) بشأن مسألة هامة تواجه صانعي السياسات في مجال الأسرة - وهو الموازنة بين مسؤوليات العمل والمسؤوليات الأسرية والحاجة إلى تعزيز السياسات التي تراعي مصالح الأسرة في مكان العمل؛ ويجري حالياً وضع نبذات قطرية منتقاة عن السياسات والبرامج الأسرية تقدم وصفاً لدراسة استقصائية للإجراءات الوطنية المتعلقة بالقضايا المتصلة بالأسرة في جامايكا، وجمهورية كوريا، والكاميرون، والنمسا.

٣٨ - ووفرت حلقة عمل الأمم المتحدة بشأن التكنولوجيا والأسرة، المعقودة في دبلن بأيرلندا في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وتولت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة تنظيمها بالتعاون مع حكومة أيرلندا وبالاشتراك مع حرم جامعة كويست، محفلاً لمعالجة طبيعة وأشكال ومدى التغير التكنولوجي وأثره على الأسرة.

دال - تعزيز الصلات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني

٣٩ - عززت الأمانة العامة العملية الاستشارية مع المنظمات غير الحكومية على جميع المستويات، ومع المؤسسات البحثية والأكاديمية^(٤) من خلال الحوار، ومن خلال الاجتماعات، ومن خلال الدعم المالي المقدم من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأنشطة الأسرية. وتراوحت طبيعة هذه المشاورات بين تبادل المعلومات، وتنظيم الاجتماعات، وطلبات التمويل، والبحوث، وتعزيز أهداف السنة الدولية للأسرة، وما إلى ذلك.

٤٠ - وعقد في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٨ في نيويورك، الاجتماع الاستشاري الأول للأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية المعنية بالأسرة، والذي نظمته الأمانة العامة، بالتزامن مع الدورة السادسة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية، التي عقدت في الفترة من ١٠ إلى ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨. وحضرتها ست منظمات دولية غير حكومية معنية بالأسرة^(٥). وتمثل الهدف في مناقشة مجالات التعاون بين الأمانة العامة والقطاع غير الحكومي.

٤١ - ووفرت لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في نيويورك، ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في فيينا، ومعهد براتيسلاف للدراسات الأسرية، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالأسرة، والاتحاد الدولي لمنظمات التدريب والتنمية صلة قيمة بين الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع الدولي المعنية بقضايا الأسرة. وقامت الأمانة العامة أيضاً بتسهيل الربط الشبكي وتبادل المعلومات مع المجتمع المدني من خلال شبكة الإنترنت ورسالة دورية تصدر مرتين كل شهر.

هاء - صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأنشطة الأسرية

٤٢ - تشمل الأنشطة والأهداف الأساسية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة زيادة الوعي فيما يتعلق بالقضايا التي تؤثر على الأسر. وساهمت المشاريع الممولة من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأنشطة الأسرية في هذه الإجراءات.

٤٣ - ويقدم صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأنشطة الأسرية المساعدة المالية لأنشطة خاصة بالأسر ومشاريع ذات نفع مباشر لها، مع التركيز بصفة خاصة على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وعملاً بالتوجيه الصادر عن الجمعية العامة^(٦) باستخدام موارد

الصندوق، فقد مُنحت الأولوية لتخصيص المنح إلى الأنشطة الحفازة والمبتكرة المتصلة بالأسر وتعزيز الاهتمامات المتصلة بالأسرة في التنمية الرئيسية. وتشتمل على المجالات التالية: (أ) بناء القدرات الوطنية في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ (ب) تقييمات الاستراتيجيات والسياسات والبرامج؛ (ج) بناء الوعي وتدابير دعم الاتصالات ذات الصلة في سياق التنمية الوطنية.

٤٤ - ومنذ عام ١٩٩٦، تلقى صندوق الأمم المتحدة الاستثمارات للأنشطة الأسرية ١٠٠ طلب تقريباً للمساعدة. وقدم نحو ٦٥٣ ٢٥١ دولار كمنح للمشاريع الحفازة والمبتكرة في ميدان الأسرة (انظر الجدول). ونفذت المشاريع المدعومة من صندوق الأمم المتحدة الاستثمارات للأنشطة الأسرية على جميع المستويات واشتملت على إجراءات لدعم السياسات من خلال البحوث، والاجتماعات، وأنشطة المجتمع المحلي.

صندوق الأمم المتحدة الاستثمارات للأنشطة الأسرية: المنح
المعتمدة موزعة حسب الغرض والقيمة، ١٩٩٦-١٩٩٩

القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	المشروع
١٥ ٠٠٠	دراسة الحالة الديموغرافية الحديثة في الأسرة والسياسات الاجتماعية في وسط وشرق أوروبا
١٤ ٨٨٣	دراسة الأنشطة الأسرية لأطفال المدارس الابتدائية لتحسين سلوكهم الخاص وتعزيز إقامة علاقات أفضل مع أفراد أسرهم (متوقف على الموافقة)
٢٠ ٠٠٠	دراسة خطة استراتيجية للأسر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
٨ ٧٧٠	دراسة جولة دراسية للأسر الروسية في صحبة أطفال معاقين
٣ ٠٠٠	دراسة مشروع رائد: تقديم معونة نفسية إلى الأسر خلال فترة التحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي: برنامج تعليمي وتدريب في أوكرانيا
٣٠ ٠٠٠	دراسة قائمة جرد عالمية للآليات: قاعدة بيانات للمراكز التي تتحمل مسؤولية اتخاذ إجراءات وطنية تتعلق بالأسرة

القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	المشروع
٢٥ ٠٠٠	دراسة مشروع العمل والأسرة
٢٠ ٠٠٠	اجتماع المؤتمر الدولي التاسع عشر للاتحاد الدولي لتثقيف الوالدين (العولمة والهجرة: الشببية المجتثة من جذورها - بؤرة تركيز دولية)
٧٠ ٠٠٠	اجتماع أثر التكنولوجيا على الأسرة
٢٠ ٠٠٠	اجتماع إدماج الأسرة في التقدم والتنمية الاجتماعيين: تنفيذ توصيات مؤتمرات عالمية في التسعينات خاصة بالأسرة، الحلقة الدراسية الدولية السادسة
١٠ ٠٠٠	تدريب المرحلة الثانية لمركز الرعاية النهارية: "النمو - السنة الدولية للأسرة"، مقدم من السنة الدولية للأسرة في مرحلتها الأولى؛ تدريب قادة وموظفي مركز الرعاية النهارية في الأرجنتين
١٥ ٠٠٠	دراسة الفقر والمرأة ونوع الجنس في التنمية والحياة الأسرية في أنتيغوا وبربودا
٢٥١ ٦٥٣	المجموع

٤٥ - وطلب المساعدة من الصندوق مرتفع ولكن التبرعات المقدمة إليه آخذة في النقصان. وتبرعت دولة عضو واحدة فقط للصندوق في عام ١٩٩٨. وبالرغم من ذلك فإن الصندوق قد نجح في دعم مجموعة متنوعة من الأنشطة من خلال ترتيبات مختلفة للتمويل المشترك، ويبلغ متوسط مساهمته المباشرة ٢٠ ٠٠٠ دولار لكل مشروع.

واو - الإجراءات المستقبلية للأمانة العامة للأمم المتحدة

٤٦ - ستوجه الأنشطة المستقبلية إلى تشجيع التفكير في نوع الاستراتيجيات التي ستفي بالاحتياجات المختلفة للأسرة في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن تؤدي، في جملة أمور، إلى تسهيل إدماج عنصر الأسرة في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية. وفي هذا الصدد، بدأت الأمانة العامة مناقشات مع جامعة دلاوير

(الولايات المتحدة الأمريكية) بشأن عقد اجتماع لفريق خبراء بشأن وضع إطار لسياسات الأسرة والذي سيعقد في أيار/ مايو ٢٠٠٠.

٤٧ - وعلاوة على ذلك، تعتزم الأمانة العامة تنظيم اجتماع أقاليمي لفريق خبراء بشأن تحديد المؤشرات المتعلقة بحالة الأسرة في سنة ٢٠٠١. وسيساعد هذا الحكومات على جمع البيانات المتعلقة بالاتجاهات في تكوين الأسرة، وهيكلها وانحلالها والتحقق منها. وسيجري أيضا إجراء بحوث بشأن العمالة والبيئات الداعمة للأسرة في بلدان منتقاة (٢٠٠٠) وبشأن أثر التعليم والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات على الأسر، كمتابعة لحلقة عمل الأمم المتحدة بشأن التكنولوجيا (٢٠٠١). وستوفر هذه الدراسات أساسا لوضع سياسات وبرامج، بما في ذلك نهج منهجية ومتكاملة لوضع وتنفيذ وتقييم السياسات المتعلقة بالأسرة.

٤٨ - وستواصل الأمانة العامة تشجيع البحث في مجموعة من قضايا الأسرة ومناقشتها مع التركيز على مجالات الاتفاق ومدى ملاءمة السياسات. وفي هذا الصدد، تقوم حاليا بإنشاء شبكة فيما بين الجامعات معنية بوضع السياسات المتعلقة بالأسرة. وسيجري أيضا الاضطلاع بدراسات عالمية مقارنة بشأن قضايا مختارة في مجال وضع السياسات الحساسة بالنسبة للأسرة لتحسين وصول المعلومات العالمية المتعلقة بأهداف واستراتيجية السنة على جميع المستويات. وسيجري بصفة دورية إعداد دليل لجهات الوصل المعنية بالأسرة.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، وردت ردود من الدول التالية: إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، إندونيسيا، أيرلندا، أيسلندا، البرتغال، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بيلاروس، تايلند، ترينيداد وتوباغو، توغو، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، زامبيا، زيمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، سويسرا، شيلي، غانا، غيانا، فنلندا، قبرص، الكامرون، الكويت، لاتفيا، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هولندا.

(٣) في هولندا، وهي من بين البلدان المقدمة للردود، لا توجد سياسات أسرية صريحة كما لا يوجد وزير محدد أو وحدة سياسات لسياسات الأسرة.

(٤) منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالأسرة، والاتحاد الدولي لمنظمات التدريب والتنمية، والاتحاد الدولي لتثقيف الوالدين، ومؤسسة الطفل والأسرة (اليونان)، وجامعة دلهي (قسم العمل الاجتماعي)، ومعهد TATA للعلوم الاجتماعية (الهند)، وغيرهم.

الحواشي (تابع)

(٥) منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالأسرة، والمنتدى الدولي للسياسات المتعلقة بالأسرة، ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في نيويورك، ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في فيينا، والاتحاد الدولي لتثقيف الوالدين، والاتحاد الدولي لمنظمات الأسرة.

(٦) عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٢/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، أعيد تسمية صندوق التبرعات للسنة الدولية للأسرة وصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأنشطة الأسرية.

— — — — —